ملف خاص عن

التعليم

محو الأمية

التعليم الابتدائى

التعليم الثانوى

التعليم الجامعى

من تجارب الدول الاشتراكية

لا شك ان التعليم قد اصبح ضرورة انسانية حيوية من الاحتياجات المادية الرئيسية للانسان وهو ايضا عنصر رئيسى من عناصر قوة الهيكل الاجتماعى وانطلاق القوى الانتاجية لخلق القاعدة الاقتصادية للبناء القومى • كما ان السياسة التربوية لها اثرها الحاسم على تشكيل الاتجاهات الفكرية للمجتمع بأسره •

ومن هنا كان الاهتمام بقضايا التعليم ، خاصة فى بلدان العالم الثالث حيث حرصت السياسة الاستعمارية على منع الخدمات التعليمية عن الشعوب ، او حصرها فى اطار خدمة مصالحها •

وبعد الثورة وعلى اثر تحرير بلادنا السياسى عملت القيادة الثورية على الوصول بالتعليم الى قاعدة عريضة من جماهيرنا العاملة ، واقتسام خدماته وتوزيعها بصورة اكثر عدالة

وقد اشار بيان مجلس الوزراء الى ضرورة تطوير اساس عريض وعميق للتعليم ، وتقرر عقد مؤتمر خاص لتطوير التعليم خلال الشهر الحالى •

واسهاما منها فى مناقشة قضايا التعليم ، تقدم « الطليعة » هذا الملف الذى يتضمن دراسات عن محو الامية والتعليم الابتدائى والثانوى والجامعى بالاضافة الى عرض لخلاصة تجربة البلدان الاشتراكية المختلفة فى هذه المجالات •

مبادىء أساسية

في تخطيط التعليم

د. اسماعيل صبري عبدالله

عادت قضية تطوير التعليم الى سطح الاحداث مرة اخرى ، والملحوظ انه لا يكاد يمر عام دون ان تطرح تلك القضية نفسها في شكل او آخر على الدولة والراى العام ، ولا يعنى تجدد طرحها التهوين من شأن ما تم منذ ١٩٥٢ في مجال نشر التعليم ، ولا اهدار ما يبذل المعلمون والمسئولون عن التعليم من جهد . ولكنه يعنى ان التعليم عندنا قد تجاوز مرحلة التوسع المصحوب بتعديلات جزئية في نظمه ، بحيث اصبح من الضرورى تطويره تطويرا شاملا يصيب فلسفته وأسسه ليعبر عن التحول الاشتراكى ويفى بحاجات التنمية .

قضية سياسية

ويجب التسليم ابتداء بأن اى مسعى للتطوير يبدأ بمقررات الدراسة او سنوات التعليم او نظم الامتحان .. الخ سيقصر بالضرورة عن الوفاء بحاجة التطوير الشامل .. اذ يشبه مسلك من يدقق النظر في شجرة او مجموعة من الاشجار فلا يرى الغابة ولا يدرك حقيقة ابعادها ، وقد جربنا هذا المسعى بالفعل ، وكانت حصيلته مجموعة من الاجراءات الجزئية اتخذت في تفرق ، يناقض بعضها البعض احيانا ، تتوالى كل سنة في غير منطق ظاهر . وادى ذلك الى عدم استقرار نظم التعليم في حين ظلت « ديمقراطية التعليم » و « اشتراكية التعليم » و « ربط التعليم باحتياجات المجتمع » شعارات تردد ولا تترجم الى واقع عملى . ولا تقع مسئولية هذه الاوضاع على رجال التعليم فهم خبراء فنيون في التربية والتعليم ، يبرز دورهم حين يحدد المجتمع فلسفته التعليمية واحتياجاته من نظام التعليم . فعندئذ ، وعندئذ فقط ، يستطيع الخبراء الفنيون الاجتهاد في تفضيل ما يلزم لتحقيق رغبة المجتمع .

ان التعليم استثمار ضخم ، يكلف المجتمع غاليا ، ولابد ان يحدد المجتمع نوع وتعداد العائد الذى ينتظره من ذلك الاستثمار ، وبعبارة اخرى ان نقطة البدء في تطور التعليم يجب ان تكون مجموعة من القرارات السياسية ذات المحتوى الاجتماعي والاقتصادي يتخذها السلطة السياسية بعد مناقشة مستفيضة وديمقراطية . وليس التعليم في هذا الشأن استثناء ، فالتخطيط في كل المجالات يبدأ دائما بعدد من القرارات السياسية تحدد له اطاره العام ويأتى بعد ذلك دور مخططى التعليم — وهم بالضرورة من خبراء التعليم وخبراء التخطيط — الذين يعدون الخطة التفصيلية بكل ما يجب ان تتضمنه من اهداف جزئية ومرحلية ووسائل لتحقيق تلك الاهداف ، وحسابات اقتصادية للتكلفة والعائد .

لماذا محو الامية ؟

وفي اطار السياسة العامة لتطوير التعليم ، والتخطيط لهذا التطوير ، تبرز عدة قضايا حاسمة ، واولى تلك القضايا هى قضية محو الامية . ولنؤكد

فورا وقبل اى تفصيل ان محو الامية هو القاعدة الصلبة للثورة التعليمية ، وان كل سياسة لتطوير التعليم تقوم على التسليم ولو ضمنا باستمرار ظاهرة الامية بأبعادها الحالية تكون قطعا خاطئة من حيث التصور ، قاصرة من حيث الامكانيات .

● فمحو الامية ضرورة اقتصادية قبل كل شيء ، فالتنمية الاقتصادية بما تعنيه من تصنيع سريع وكثيف ، وتطوير للزراعة ، وارتفاع لمستوى الخدمات ، لايمكن ان تتحقق بالمعدلات العالية المنشودة فى ظل أمية تسود اغلبية العاملين . ان الفرق بين العامل الامى والعامل الذى يجيد القراءة والكتابة فارق كيفى ، لان الثانى يستطيع أن يقرأ التعليمات والتوجيهات ، وأن يحضر دورات التأهيل والتدريب ، وان يتعلم اشياء كثيرة . وهكذا يمكن باستمرار رفع كفاءته الانتاجية . ومن المعروف ان الارتفاع المستمر بانتاجية العمل هو حجر الزاوية فى نجاح التصنيع ، لانه يحقق خفض التكاليف وبالتالى خفض أسعار البيع والتصدير . والفلاح الذى نريده ان يأخذ بسبيل «الزراعة العلمية» ، لن يتأتى له شيء من ذلك مادام ايضا يعجز حتى عن قراءة « نشرة الارشاد الزراعى » أو الاطلاع على حساباته لدى الجمعية التعاونية .

● **ومحو الامية ضرورة سياسية ، فقد نص الميثاق** على ان جماهير الفلاحين والعمال هى صاحبة المصلحة الحقيقية فى الاشتراكية ، وأنها بالتالى المحرك الاساسى فى اتجاه التحول الاشتراكى . ومن المسلم به أن المصلحة وحدها لا تكفى ، بل لابد من الوعى بها الذى يسهل بدوره النضال المنظم من أجل تحقيقها . والوعى سلاحه الاول الكلمة المكتوبة . ان ضرورات النضال من أجل التحول الاشتراكى تجعل من محو الامية فرض عين حتى تتمكن ملايين الفلاحين والعمال من ممارسة حقها الاصيل فى المشاركة فى تسيير أمور البلاد السياسية والاقتصادية .

● **ومحو الامية ضرورة تربوية** ، ذلك أنه من العسير جدا نشر التعليم فى بيئة ليس لديها أدنى حظ منه ، ان الاسرة الامية تستهين احيانا ولا سيما فى الريف بتعليم أبنائها ما لم تكن تتطلع لان تراهم لايفلحون الارض . وهى بالتأكيد اطار اجتماعى لا يساعد الطفل على الدراسة ، بل يزيد من العبء الواقع على المدرسة . والاحصائيات المتاحة لدى وزارة التربية والتعليم عن التعليم الابتدائى تثبت بما لايدع مجالا للشك ارتفاع نسبة هجر المدرسة ـ وهو ما يسمى ظاهرة « التسرب » ـ فى مدارس القرى ، وكذلك ضعف المستوى العام لتلاميذها .

لقد حاربت بعض مدارس القرية فى بلادنا نشر التعليم بحجة أن التوسع فيه يعنى الهبوط بمستواه، وان الافضل للوطن هو توفير التعليم الممتاز لعدد محدود . ونظرية «الصفوة» هذه مردودة ، ليس فقط باسم الاعتبارات الاجتماعية ، ولكن باسم التربية ذاتها . فالثابت اليوم هو انه كلما اتسعت قاعدة التعليم زاد عدد العلماء المبرزين . وعلى العكس من ذلك اذا تمكن بلد من أن يكون به عدد من العلماء وسط غالبية من غير المتعلمين . عجز عن احداث الثورة العلمية . فالعالم اليوم ليس عبقريا فردا ، ولكنه قائد مجموعة من الباحثين ، يعاونها عدد كبير من المساعدين الفنيين ومن الاداريين والكتبة وغيرهم ، ويستند جهدها فى التحليل الاخير الى درجة عالية من حسن التنظيم والتقدم التكنولوجى والمستوى الثقافى العام للبيئة الاجتماعية .

معركة ضخمة

واهمية محو الامية بالنسبة للدول النامية قضية مسلم بها عالميا، بغض النظر عن الايديولوجيات، والمنظمات الدولية لا تفتأ تؤكدها وتنظم الدراسات حولها ، ولكن الدول النامية ـ لا سيما تلك المكتظة بالسكان ـ تواجه فى هذا الصدد تناقضا رهيبا . فمحو الامية ضرورة مطلقة لزيادة الانتاج والارتفاع بالدخل القومى ، ولكن موارد تلك البلاد تعجز عن تغطية تكاليف محو الامية ، وهذا التناقض، شأنه فى ذلك شأن عدد كبير من تناقضات ظاهرة التخلف ، لا يمكن حله بالطرق التقليدية ، بل لابد من أساليب ثورية . واذا قدرنا أن فى مصر أكثر من عشرين مليون أمى ، ادركنا على الفور انه من غير المتصور ان تتضمن ميزانية وزارة التربية والتعليم الاعتمادات الكافية لتعليمهم القراءة والكتابة فى ظرف سنتين أو ثلاث .

والواقع أن محو الامية يجب أن يكون معركة شعبية يقودها الاتحاد الاشتراكى العربى وتعبأ لها كل التنظيمات النقابية والجماهيرية على اساس ان يكون على كل متعلم فريضة أن يعلم ثلاثة مواطنين القراءة والكتابة ، وفاء رمزيا بما انفقه المجتمع على تعليمه . وفى هذا فليتنافس المتنافسون . وما هذا الحديث بحلم او خيال ، فقد سبقتنا الى تحقيقه عدة دول ، ولنذكر منها مثالا واحدا : كوبا الصغيرة التى قضت على الامية فى عام واحد . ويكون على وزارة التربية والتعليم ان تتولى الجانب الفنى فى المعركة . فتعد برامج محو الامية وتوفر لها ما يلزم من مادة تعليمية تتناسب مع قواعد تعليم الكبار التى تطورت الى حد بعيد فى العشرين عاما الماضية .

واذا كانت ظروف معركة ازالة آثار العدوان لا تجعل من الممكن او من المطلوب جذب الاهتمام نحو معركة أخرى ، فان ثمة اجراءات يمكن الاخذ بها فورا فى اطار النضال ضد الامية نذكر منها :

● **فى المصالح** والشركات التى تكون أغلبية العاملين فيها من المتعلمين ، يمكن تصفية الامية تماما بان تنظم لجنة الاتحاد الاشتراكى بالتعاون مع الادارة واللجنة النقابية تعليم الاميين اعتمادا على تطوع العاملين المتعلمين · ويجب بعد ذلك عدم تعيين أى عامل أمى ، بشرط اتاحة فرصة تعلم القراءة والكتابة أثناء فترة الاختبار ·

● **وفى المصانع** يجب أن يصبح النضال ضد الامية مهمة أساسية من مهام العمل النقابى · ان الضمانات التى وفرتها الثورة للعمال أعفت التنظيم النقابى من مهام كثيرة كان يناضل من أجلها ، ويتعين عليه الان ليؤكد وجوده ، أن يحدد المهام التى تتفق وطبيعة مرحلة التحول الى الاشتراكية · والتنظيم النقابى بطبيعته يعمل من أجل رفع مستوى معيشة العمال وتحسين ظروف عملهم وضمان حقوقهم · ولا شك أن تعلم القراءة والكتابة ، بما يتيحه من امكانيات التأهيل والتدريب ، وسيلة أساسية لزيادة دخل العامل ·

● **وبالرغم** من الاعباء الضخمة التى تفرضها معركة التحرير على القوات المسلحة ، فان قضية محو الامية بين المجندين واردة ، ويتعين بحث امكانياتها العملية ·

● **أما فى الريف** حيث العدد الاكبر من الاميين ، فان ابعاد المشكلة يجب الا تجعلنا نحفل أمامها · وما لا يدرك كله ، لا يترك كله · ولا شك أنه من الممكن تنظيم فصول محو أمية فى الجمعيات التعاونية وفى لجان الاتحاد الاشتراكى · كما أن منظمة الشباب واتحاد طلاب الجمهورية يقع عليهما عبء أساسى فى استخدام جزء من طاقات الشباب المتعلم فى النضال ضد الامية ·

الاستيعاب والتسرب

وأخيرا ، ان الامية تتجدد مادامت طاقة المدارس فى مرحلة الالزام تقصر عن استيعاب كل الاطفال الذين فى سن التعليم · لقد حققنا فى هذا الصدد نجاحا مرموقا ، ووصلنا بنسبة الاستيعاب المدرسى الى حوالى ٧٥ فى المائة · ولكن القضية هنا لا يمكن أن تكون قضية نسبة مهما ترتفع ، لان ٢٠ فى المائة أو حتى ١٥ فى المائة بدون تعليم ، يعنى بعد بضع سنوات عدة ملايين من الاميين · بل انه من المتصور رغم الجهد التعليمى الضخم المبذول ، أن يبقى عدد الاميين كما هو أو حتى يزيد ، وان انخفضت نسبتهم الى مجموع السكان · ومن ثم فان الاستيعاب الكامل هو الاسلوب الوحيد للقضاء على الامية قضاء مبرما · واذا كان محو الامية شرطا للتنمية فان التعليم الابتدائى لكل الاطفال شرط ضرورى للتنمية يبرر اعطاء ما يلزمه من استثمار أولوية كبيرة فى الانفاق الحكومى · ولكن لابد من الاشارة هنا الى ضرورة تخفيض تكلفة التعليم ، وبالذات تكاليف المبانى · ان مدرسة تحت « الشجرة » فى أرض سوق القرية أفضل من لا مدرسة أصلا · ومدرسة من « الطوب الاخضر » فى الصعيد تؤدى نفس الدور الذى تؤديه مدرسة تبنى بالاسمنت المسلح وتتكلف أضعاف تكلفة الاولى ·

ولا يكفى أن نصل بالاستيعاب الى ١٠٠ فى المائه فى السنة الاولى من التعليم الابتدائى ، بل لابد من ضمان جدية التعليم طوال سنى الالزام الست · وهذا يعنى القضاء على ظاهرة التسرب من المدارس بعد السنة الاولى ، ومراجعة محتوى المادة التعليمية واسلوب التعليم ونظام الامتحان · وهذا ما ينقلنا الى المبدأ الثانى فى سياسة تطوير التعليم : المدرسة القومية الشاملة ·

المدرسة القومية الشاملة

تخصص الدولة للتعليم اعتمادات كبيرة · وفى الميزانية الحالية وبالرغم من مقتضيات المجهود الحربى الضخمة ، بلغت ميزانية التعليم أكثر من ٢٠ فى المائة من اجمالى مصروفات الجهاز الادارى الحكومى · ومع ذلك فان عائد هذا الانفاق السخى يبدو غير مرض بدليل تكرار الشكوى من عيوب نظام التعليم · واذا تركنا جانبا التفاصيل لنرد الامور الى امهاتها ، يمكن أن نوجز عيوب التعليم ـ فى المراحل السابقة للتعليم العالى والجامعى ـ الى ظواهر ثلاث رئيسية : التسرب من التعليم الابتدائى ـ ضعف مستوى التعليم بصفة عامة ـ عجز التعليم الفنى عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والدفاع الوطنى ·

مقدمتان ونتيجة

وعبثا نحاول البحث عن علاج لتلك الظواهر الرئيسية فى هذه الجزئية ، أو تلك من جزئيات نظام التعليم ، فحين تكتسب الظواهر طابع العموم يجب تلمس أسبابها فى فلسفة النظام وأسسه ، والا كنا كمن يجهد نفسه بحثا عن تخفيف الاعراض منصرفا عن اصل الداء حتى يودى بالمريض · والامر بعد لا يحتاج الى تحليل عميق · لقد ورثت الثورة نظاما تعليميا قام فى الاساس لتوفير عدد محدود من المتعلمين تستوعب الدولة فى وظائفها غالبيتهم العظمى ، ينتمون للطبقات الغنية والوسطى ، لم يمارسوا فى حياتهم عملا يدويا ولن يمارسوه بل ويزدرون من يمارسه · وفى ظل هذا النظام كان من ينجح فى اختراق حواجز المال من ابناء الطبقات الشعبية يرى فى التعليم وسيلة « للارتقاء » الاجتماعى ، اى للانفصال عن

طبقته والتعلق بأذيال الطبقات الوسطى ، وقد تركزت جهود حكومة الثورة على اتاحة فرص التعليم لاكبر عدد ممكن من ابناء الشعب ـ بناء المدارس ، زيادة عدد الفصول ، مجانية التعليم . الخ . دون تغيير جذرى فى هيكله . وترتب على هذا الوضع نتائج خطيرة . فمن ناحية مازالت الفكرية السائدة هى أن التعليم سبيل الى التخلص من وضع طبقى ، من الانتماء الى الفلاحين والعمال . والتعبير العملى عن ذلك هو الاقبال الشديد على التعليم العام . فالتعليم الجامعى والعالى بهدف « الجلوس الى مكتب » ومن ناحية اخرى الانصراف عن التعليم حين لاتملك الاسرة الفقيرة امكانية التطلع لان يكون ابنها من فئة الجالسين الى المكاتب . وهكذا تختفى من هذا الاطار الفكرى الرغبة فى تلقى التعليم لذاته او « طلب العلم » كما كان السلف يقولون ، كما تختفى احتياجات المجتمع الى تطوير الانتاج .

واعادة النظر فى فلسفة التعليم وأسسه يجب أن تبدأ من مقدمتين تترتب عليهما نتيجة حتمية .

أما المقدمتان فهما :

- التعليم حق للجميع ، بل وواجب عليهم .
- المجتمع يحتاج الى اغلبية ضخمة من العاملين اليدويين ، وأقلية من العاملين الذهنيين .

والنتيجة الحتمية هى :

ان يصبح التعليم الفنى هو الاصل المتاح للجميع والالزامى لكل الاطفال ، فى حين يصبح الاعداد للتعليم العالى مقصورا على أقلية يثبت حسن استعدادها له .

تعميم التعليم الفنى

ان هذه النتيجة ، تعنى ثورة شاملة فى نظام التعليم . فنحن بالرغم من التوسع الضخم فى التعليم ، ما زلنا فيما يسمى بالتعليم العام نفصل الطفل عن بيئته وطبقته وعن النشاط الانتاجى ولا تلقنه الا ما يهيئه ، وما يفترض انه يهيئه ، للاستمرار فى التعليم حتى اعلى مراحله . وحصيلة ذلك مجموعة من الاخطاء الفادحة تدور حول الضعف المتزايد لمستوى التعليم ، والضغط الشديد على الجامعات ومعاهد التعليم العالى ، والتزام الدولة بتوفير العمل لخريجين لا تحتاج اليهم ، وعجز التعليم الفنى عن الوفاء باحتياجات التصنيع ، وتطوير الزراعة وتعزيز القوات المسلحة .

وتنتصب فى وجه هذه الثورة الضرورية فى نظام التعليم مصاعب جمة نجد على رأسها الخلفية الفكرية والاجتماعية التى مازالت تحكمها رواسب ما قبل الثورة ويغذيها الفكر الرأسمالى . ويعنينا منها هنا على وجه التخصيص النظرة الى **العمل اليدوى** . فان الزعيم الراحل عبد الناصر يقول ان العمل اعلى قيمة فى المجتمع الاشتراكى . والميثاق وبيان ٣٠ مارس يتضمنان سطورا مشرقة فى تمجيد دور الفلاحين والعمال . ولكن مجتمعنا مازال يضع العمل اليدوى دون اشكال العمل الاخرى . مازالت « **الملكية الفردية** » هى القيمة الكبرى فى نظر الكثيرين . ثم يليها الوظيفة « ذات المستقبل» اى التى تتضمن احتمال زيادة الدخل وفرصة التطلع الى الملكية . وفى أدنى السلم نجد العمل المكتبى مفضلا على العمل اليدوى . ولا يكفى « **الحافز المادى** » لتغيير تلك النظرة الاجتماعية الخاطئة ، فكلنا يعرف أن الاسرة المصرية مازالت تفضل عند المصاهرة « الموظف » على العامل ولو كان مرتب هذا الاخير يفوق مرتب الاول بكثير .

ويؤكد الوضع الحالى للتعليم الفنى هذا الاتجاه الاجتماعى الخاطىء . فهو يتم فى مدارس منفصلة تقبل من حصلوا على أدنى مجموع من الدرجات . وهكذا يصبح الالتحاق به انفصالا ماديا ومعنويا عن الفئات العليا للمجتمع . والاختيار على أساس مجموع الدرجات يعنى ألا يلتحق بالتعليم الفنى الا أضعف العناصر أو أكثرها استهتارا ، ومع ذلك فخريجوه مطالبون بأن يكونوا عماد التصنيع وتطوير الزراعة ودعم القوات المسلحة ... الخ . بل ان الامر أخطر من ذلك بكثير : فالاتجاه نحو التعليم الفنى ينبغى أن يعتمد على ميل الصبى للعمل اليدوى . وهذا الميل لا يعنى أنه أقل ذكاء من زميله الذى تستهويه الدراسة النظرية . ومن ثم فقد يحصل على مجموع كبير من ميوله الحقيقية تتجه نحو العمل اليدوى ، كما يحدث أن يفرض التعليم الفنى على من يكون استعداده الطبيعى هو الدراسة النظرية ، ولكنه لم يحصل على المجموع المطلوب لسبب أو لاخر . ومن ناحية أخرى الحصول على المجموع المطلوب ليس دليلا مطلقا على الذكاء أو القدرة على التحصيل والرغبة فيه . بل انه كثيرا ما يكون محصلة الوضع الطبقى للتلميذ وليس التعبير عن استعداده العقلى نحو الاسرة المتعلمة فى ذاته يزيد من قدرات التلميذ على التحصيل . فاذا أخذنا فى الاعتبار الدروس الخصوصية ودورها الهام وجدنا أن المجموع يشير فى النهاية ظاهرة طبقية ، ولا يقدح فى هذا الاستنتاج أن يكون أول الثانوية العامة ابن فلاح أو صانع حرفى ، فتلك ظواهر فردية . وانما الظاهرة الاساسية هى النسبة العالية لابناء الطبقات الوسطى بين أصحاب المجموع الكبير . وأخيرا فان الاختيار على أساس المجموع يؤدى منطقيا لان يكون مرتبات خريجى التعليم الفنى أقل من مرتبات خريجى التعليم العام ، وهكذا يفقد

التعليم الفنى حتى الحافز المادى الذى كان من المتصور أن يقلل من أضرار النظرة الاجتماعية الخاطئة .

المدرسة الشاملة

والخلاصة هى أن تقسيم التعليم الى تعليم عام وتعليم فنى لا يذوب الفوارق بين الطبقات ـ وذلك هو الهدف الاسمى لمجتمعنا ـ وانما يعمق تلك الفوارق ويوفر لها أسسا جديدة . وهو من ناحية أخرى يجعل نظام التعليم فى مجموعه عاجزا عن الوفاء بحاجات المجتمع فى مرحلة التنمية السريعة . **ولا يمكن مواجهة أوضاع التعليم عندنا بالاستعارة من هنا وهناك ، ففلسفة التعليم جزء لا يتجزأ من فلسفة المجتمع . ولا شك أنه يمكن فى المستوى الفنى أن نستفيد من نظام التعليم فى اليابان أو حتى فى الولايات المتحدة . ولكن عند تحديد الفلسفة الاساسية لنظام التعليم فى مجموعه فليس من هاد الا أمران : الفكر الاشتراكى من ناحية ، وتراثنا وواقعنا الملموس من ناحيـــة أخرى .**

وتقوم كل التجارب الاشتراكية فى التعليم على نظام المدرسة الشاملة ، أى المدرسة الواحدة التى تجمع بين التعليم العام ، والتعليم الفنى . ففى مكان واحد يتلقى التلاميذ مبادىء العلوم الاساسية ويتعلمون المهن والحرف التى تؤهلهم لممارسة النشاط الانتاجى فى الصناعة والزراعة والنقل والتشييد .. الخ . وبعبارة أخرى تستهدف المدرسة تمكين التلميذ من تحصيل القدر المناسب من العلم وفى نفس الوقت اكتساب مهارات يدوية . ان المدرسة تستهدف تطوير شخصية المواطن فى تكامل : تعنى بعقله وثقافته ، وتنمى قدراته على العمل اليدوى ، وتهتم بجسمه بالرياضة والرعاية الصحية والتغذية . وفى مثل هذه المدرسة يقضى على التناقض بين العمل اليدوى والعمل الذهنى ، اذ أن الجميع يمارسون الاثنين فى نفس الوقت ، وعندئذ يصبح من السهل نسبيا توجيه التلميذ فى مراحل الدراسة اللاحقة حسب ميوله واستعداده الشخصى ، لا سيما وأن نظام المرتبات والاجور يتخلى تماما عن فكرة « تسعير الشهادات » ويقوم على تقدير لقيمة العمل المؤدى ، ومقدار الجهد المبذول فيه وظروف العمل . وفى الوقت نفسه يصبح كل من يغادر المدرسة فى أى مرحلة قادرا على الاندماج مباشرة فى النشاط الانتاجى ، ولا نصادف مثلا حامل الثانوية العامة الذى لا يصلح لاى عمل انتاجى لان المدرسة أعدته فقط للالتحاق بالتعليم العالى .

والمدرسة الشاملة تجعل من الممكن ربط التعليم بالبيئة ربطا كاملا والقضاء على التناقض بين احتياجات الانتاج وضرورة التعليم الذى نشهده فى الريف عندنا ويتمثل فى تسرب التلاميذ من المدرسة الابتدائية . فالفلاح غير المتعلم الذى يعمل بيديه يسحب ابنه من المدرسة لانه يحتاج اليه فى الحقل ، ولا يرى فيما يتعلمه الابن ما يمكن أن يفيده فى حياته كفلاح ، وهو لا يملك اقتصاديا ما يمكنه من التطلع الى استمرار ابنه فى التعليم .

تصفية التعليم الخاص

ويجب أن تكون المدرسة الشاملة بوتقة تنصهر فيها الفوارق الطبقية ، وتوحد بين أفراد الجيل الناشىء الذى نرجو له أن يزدهر فى ظل الاشتراكية . ولذلك فانها يجب ان تكون «مدرسة قومية » أى مدرسة واحدة لكل التلاميذ بغض النظر عن أصولهم الطبقية .

وهذا ما يقتضى تصفية التعليم الخاص ، لانه ذو محتوى طبقى بالغ الوضوح . فالمدارس الخاصة عندنا نوعان : المدارس ذات المصروفات ، والمدارس المعانة . والاولى تتقبل أبناء الطبقات الميسورة التى تريد الا يختلط أولادها بأبناء الشعب ، وهى تحاول أن توفر لهم مستوى من التعليم أفضل مما توفره مدارس الدولة . والثانية تقبل أبناء الطبقات الشعبية الذين لم يجدوا مكانا فى مدارس الدولة وتقدم لهم عادة أدنى مستوى من التعليم . ان التعليم فى مجتمع يتحول الى الاشتراكية يجب أن يتخلص من المفاهيم الطبقية ، ويجب قبل كل شىء ألا يكون مصدر ربح أو موضوع تجارة ، وتأميم المدارس الخاصة لن يكلف الدولة شيئا يذكر . وتوحيد التعليم فى مدرسة قومية شاملة لايتنافى مع تشجيع الجهود الذاتية فى مرحلة تحتاج فيها الى انشاء أكبر عدد ممكن من المدارس . ولذلك فلابد من أن يبقى من حق التنظيمات النقابية وغيرها من الهيئات التى لا تسعى الى الربح انشاء مدارس تخضع لوزارة التربية والتعليم مع حظر المصروفات حظرا تاما .

المدرسة القومية الشاملة التى تستوعب كل من هم فى سن التعليم هى أساس الثورة التعليمية . ولذلك فانها يجب ان تكون فى رأس اهداف التخطيط المتوسط الاجل (حتى منتصف السبعينات)، ثم يكون الهدف التالى ادماج الاعدادى فى مرحلة الالزام لتصبح المدرسة القومية الشاملة مدرسة سنوات تسع ..

المعلم .. العمود الفقرى لنظام التعليم

يتوقف نجاح كل نظام أو تنظيم فى نهاية الامر على البشر القائمين عليه ، على مدى ايمانهم به

وكفاءتهم • واذا كانت تلك قاعدة عامة فى كل النظم البشرية ، فانها تصدق بنوع خاص على نظام التعليم حيث دور المعلم بارز لا تحجبه الالات أو المعدات أو تحد منه طبيعة الارض • ولذلك فان أى قصور لتطوير التعليم لا يولى للمعلم أهمية كبرى ، يظل على الارجح حبرا على ورق • ونحن ، ولله الحمد ، نفضل معظم الدول النامية من حيث امكانية توفير العدد اللازم من المعلمين فى مستوى لائق بهذه المهنة الشريفة • فحين تضم الجامعات والمعاهد العليا أكثر من ١٥٠ ألف طالب ، يكون من اليسير أن يخرج التعليم العالى عشرة آلاف معلم كل عام •

مشكلة الكم

ولهذا فانه من العجيب حقا أن نسمع تصريحات المسئولين عن التعليم الذين يشكون من النقص فى المعلمين • ويزداد العجب حتى يصل الى الذهول حين نقرن هذه الشكوى بما هو معروف من التزام الدولة بتعيين كل خريجى التعليم العالى وما يترتب على ذلك من عمالة فائضة فى قطاعات كثيرة • ولا يجوز تبرير هذا الوضع باسم الخطأ فى تخطيط التعليم العالى ، ثم التسليم به كأمر واقع ، فاعادة تخطيط التعليم العالى مرتبطة باعادة تخطيط التعليم فى المراحل السابقة • والتطوير الشامل المنشود لن يؤدى ثماره كاملة الا بعد سنوات طويلة • ولقد سبق أن كتبنا أكثر من مرة أن التزام الدولة بتوفير العمل للخريجين يجب أن يقابله التزام الخريجين بقبول القيام بالاعمال التى يحتاج اليها المجتمع ، وبذل الجهد اللازم للتدرب عليها • والامر الذى يجب أن يقال بصراحة هو : **أن وزارة التربية والتعليم يجب أن تتمتع باولوية مطلقة عند توزيع الخريجين عن طريق ادارة القوى العاملة ، وخريجو كليات الاداب والعلوم ودار العلوم والتجارة والزراعة يمكن أن يصبحوا جميعا معلمين اذا تلقوا القدر المناسب من علوم التربية** • وعلى سبيل الاقتراح المبدئى يمكن أن تنظم وزارة التربية والتعليم لمن تختارهم دراسة فى التربية لمدة سنة ، يقابلها زيادة فى المرتب لتوفير الحافز المادى كما يقال ، وعلى أية حال ليس هنا مقام الافاضة فى الاجراءات التنظيمية لمواجهة هذه المشكلة ، ولكننا نكرر مرة أخرى أنه من السهل توفير الحلول الملائمة •

والى ان يتم اعادة تخطيط شامل للتعليم الجامعى والعالى ، لابد أن تتخذ فورا الاجراءات التى تكفل توجيه العدد الكافى من الشباب نحو الاشتغال بالتعليم • فلابد من التوسع فى كليات المعلمين • ولابد من فتح باب دراسة مواد التربية فقط لطلبة كليات الاداب والعلوم الراغبين فى الاشتغال عندتخرجهم بالتدريس • ولابد من تنظيم دراسة فى حدود سنة لخريجى مختلف الكليات والمعاهد الذين يتجهون نحو مهنة التعليم • بل ويمكن أن نفكر فى منح دراسية متواضعة (خمسة جنيهات شهريا مثلا) يقابلها الالتزام بالاشتغال بالتدريس لمدة خمس سنوات على الاقل عند التخرج •

ولما كان قانون العرض والطلب ما زال يلعب دورا فى تخطيط القوى العاملة ، فلا ضير فى أن نجعل مهنة التعليم أكثر جاذبية • حقا ان عدد المعلمين ونسبتهم الى موظفى الدولة (حوالى النصف) تجعل أى زيادة فى مرتباتهم تشكل عبئا ماليا ثقيلا • ولكن لابد من مواجهة هذه المشكلة ومحاولة حلها عن طريق بدل طبيعة عمل أو شىء من هذا القبيل [على ألا يحصل عليه الا المشتغلون بالتعليم بالفعل) • وربما كان أهم من ذلك اتاحة فرص أكبر أمام المعلمين للترقى ، وللارتفاع بمستواهم العلمى عن طريق الدراسات العليا •

مشكلة الكيف

وليس صحيحا أن ثمة تناقضا بين الكم والكيف بحيث يكون قدرامحتوما على كل بلد يتوسع فى التعليم أن يقبل الهبوط بمستوى المعلم • وفى ظروف مصر بالذات يمكن أن نوفر العدد المطلوب من المعلمين فى مستوى لائق دون أن يؤدى ذلك الى أعباء مالية باهظة • لقد كان من العبث أن ننشىء كليات للمعلمين تعتمد على حملة الاعدادية ، فى حين أننا نتوسع كل يوم فى التعليم العالى الجامعى • وليس أدل على خطأ ذلك الاتجاه مما انتهى اليه الرأى أخيرا من الحاق كليات المعلمين بالجامعات • ولهذا فانه لابد من أن يتقرر بشكل واضح وحاسم أن المعلم يجب أن يحصل على تعليم عال • وتحديد شكل هذا التعليم واطاره قضية يحسمها المسئولون عن التعليم والتعليم العالى • ولكن الامر المؤكد هو أن اعداد المعلم يجب أن يجمع بين توفير المعرفة العلمية اللازمة ، وبين الدراسات التربوية ، لقد اقترن الحديث عن « البداجوجيا » عندنا تاريخيا بمدرسة معينة من مدارس التربية لها طابع رجعى واضح وقد حمل ذلك عددا من المشتغلين بالتعليم ذوى التفكير الليبرالى أو التقدمى الى السخرية من هذا العلم أو نفى صفة العلم عنه أصلا • وهذا خطأ فادح ولا شك • فالتربية كنظرة عامة لتكوين الطفل وتعليمه وتفصيل لطرق التدريس فى مختلف المواد والمستويات على قدر عظيم من الاهمية ، أما محتواها الايديولوجى فانه يختلف باختلاف النظم الاجتماعية والمدارس الفكرية • وعلينا أن نوفر للتربية عندنا المحتوى الوطنى والتقدمى الذى يعبر عن اختيارنا الايديولوجى •

يبقى بعد ذلك أن نوفر للمعلم وسائل الاستزادة من العلم ، ومتابعة التطور فى مهنته • وبعبارة

أخرى يجب أن تشجعه الوزارة على الانتظام فى الدراسات العليا ، وتأخذ فى اعتبارها عند الترقية نجاحه فى مثل تلك الدراسات جنبا الى جنب مع ترقيته فى التدريس . فاهتمام المعلم بالتعليم فرع عن اهتمامه بالعلم ، ولو سدت أمامه منافذ الاستزادة من العلم فقد الكثير من اهتمامه بالمهنة . كما أن تشجيعه على الدراسات العليا – بما يتضمنه من تخفيف الجدول – لا يجعله يهجر التعليم كلما كان متطلعا الى مزيد من العلم ، أو للتقدم الاجتماعى عن طريق الدرجات العلمية – وهو بعد أشرف طريق .

ومن ناحية أخرى ، تنعكس الثورة العلمية والتكنولوجية على التعليم وأساليبه . ويكفى أن نشير هنا الى « الرياضيات الحديثة » وما أحدثته من تغيير جذرى فى لغة الرياضة فضلا عن طرق تدريسها . ومن ثم لابد من دورات تدريبية للمعلمين تتيح لهم التفوق على هذه التطورات ، فضلا عن مناقشة ما يواجهون من مشكلات ومقارنة ما يعن لهم من حلول .

وأخيرا لابد أن تتبنى وزارة التربية والتعليم عددا من مراكز البحث فى قضايا التعليم والتربية وطرق التدريس . فلا يمكن أن نعيش الى الابد معتمدين على ما يبدعه غيرنا فى هذا المجال . بل ان التعليم من ألصق الانشطة بحضارة المجتمع وثقافته وتقاليده وظروف بيئته واتجاه تطوره . ومن ثم يجب دراسة واقع التعليم فى بلادنا الدراسة الوافية لنبتدع له ما يلائمه من حلول ، أو على الاقل نطوع ما اكتشف غيرنا من حلول لواقع مجتمعنا .

الوعى السياسى

وفيما وراء هذا كله تظهر قضية الوعى السياسى للمعلم . لقد كان التعليم دائما رسالة يؤمن بها المعلمون ، ولقرون طويلة كان الاشتغال بالتعليم صنوا للتفرغ للدين ، لان المعلم اذا نظر الى مهنته كمجرد مورد للدخل ، وقوم جهده بالمال فبذل منه بقدر ما يأخذ ما استطاع أن يؤدى رسالته .

وفى المجتمعات النامية ذات الامكانيات الاقتصادية المحدودة ، يعجز المجتمع عن أن يستخدم الحافز المادى وحده ليوفر العدد اللازم من المعلمين الاكفاء ، بل انه حتى لو تخيلنا امكان ارضاء المعلم ماديا ، فانه لايوجد ثمن يضمن معه الحماسة والايمان والاخلاص اللازمة لاداء رسالة المعلم . ولكل ذلك لابد أن يتلقى الشباب المتجه للاشتغال بهذه المهنة تربية سياسية خاصة تجعله يدرك أهمية هذه المهنة ودورها الحاسم فى تشكيل مستقبل الوطن كله . ان المعلم فى القرية يجب أن يكون رسول التقدم ومنارة المعرفة وداعية الاشتراكية . ويجب أن ننمى فيه الاحساس بهذا الدور العظيم بحيث يشعر بمكانة كريمة بين مواطنيه تجعله يعتز بمهنته ويتمسك بها ويحرص على حسن أدائها .

وليست تلك مهمة معاهد اعداد المعلمين وحدها ، بل ان الاتحاد الاشتراكى العربى يجب أن يولى موضوع التوعية السياسية للمعلمين اهتماما خاصا وأن يجذبهم الى صفوف أعضائه النشطين . لقد نجحت فى الماضى بعض الاحزاب فى اجتذاب معلمى المدارس الالزامية القديمة فكانوا لها خير عون وافضل دعاة فى الريف . ومجتمعنا الذى يعلى من شأن العلم ويريد أن يحقق ثورة فى العلم ضمن ثورته الشاملة على أوضاع التخلف والتبعية لابد أن يفرد محلا ممتازا للمعلم وأن يجعل منه نموذجا للمواطن الواعى . ان مهنة التعليم بطبيعتها السامية تهيىء صاحبها للتعلق بالمثل العليا والتطلع للقيم الرفيعة . ولهذا فان المعلمين فى معظم البلاد من أكثر الفئات الاجتماعية تقدما ، وأوفرها اسهاما فى النضال الوطنى والاجتماعى . واذا كان الوضع عندنا حاليا لا يعكس تماما هذا الاتجاه الاصيل فان ذلك أمر عارض ولدته تناقضات فترة التحول الى الاشتراكية واختلاط كثير من القيم . وان العمل السياسى الجاد بين المعلمين لكفيل باعادة الامر الى نصابه بما يدعم العمل السياسى بين الجماهير ، ويرفع فى الوقت نفسه من مستوى التعليم .

● ● ●

وبعد ، أن قضية تطوير التعليم هى فى الاساس قضية سياسية . ولقد حدد الزعيم الخالد جمال عبد الناصر اتجاهات أساسية فى شأنها أصبحت مكتسبات لا يمكن الرجوع فيها أو الدوران حولها ، مثل مجانية التعليم ، وتكافؤ الفرص أمام الجيل الجديد ، ونشر التعليم على أوسع نطاق . واستلهاما لهذا الفكر يتعين أن نطرح فى المستوى السياسى المرحلة الراهنة فى تطوير التعليم لتكون استمرارا لا انتكاسا يتمثل فى التوسع فى التعليم الخاص بدعوى تخفيف العبء على الدولة ، أو التضييق فى فرص التعليم بدعوى العمالة الفائضة أو باسم الارتفاع بمستواه . ومن هنا كانت هذه المبادىء الثلاثة التى يجب أن تحكم – فى رأينا عملية التطوير – وهى : أولوية النضال ضد الامية – المدرسة القومية الشاملة – توفير المعلم الاشتراكى . وبعدها يمكن الدخول فى التفاصيل .